



الشيخ جراح.. نموذج للتواطؤ السياسي والقضائي والاستيطاني ضد الوجود الفلسطيني! صفحـة (٢)



عن أثر النشاط المناهض لسياسة إسرائيل في الجامعات الأميركية صفحـة (٣)

الاسرائيلي المنتهك

الثلاثاء ٢٠٢١/٥/١١ الموافق ٢٩ رمضان ١٤٤٢هـ العدد ٤٩٠ السنة التاسعة عشرة



ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

التفاهات الأولية لتشكيل حكومة بينيت - لبيد ليست كافية لضمان قيامها!

كلمة في البداية

عن واقع اليهود الحريديم وصيرورتهم

بقلم: أنطوان شلحت

وضعت حادثة الاكتظاظ والتدافع التي وقعت في جبل الجرمق في أواخر نيسان الفائت وأودت بحياة ٥؛ شخصاً من اليهود الحريديم المتشددين دينياً وتسببت بإصابة العشرات منهم بجروح، على نار حامية من الجدل قضيتين نتطرق إليهما بتوسع في مواد هذا العدد من "المنتهد الإسرائيلي"، وهما: مكانة اليهود الحريديم في الكيونة الإسرائيلية الراهنة، ودور لجان التحقيق المتعددة في إسرائيل، ولا سيما لجان التحقيق الرسمية.

وبخصوص القضية الأولى، وهي الأكثر أهمية، برزت على نحو خاص المقاربة الهازية إلى أن الحريديم باتوا في الأونة الأخيرة يحظون بحكم ذاتي أخذ بالترسخ إلى حد اعتبارهم بمثابة دولة داخل دولة، وقارن البعض بين هذه الدولة داخل الدولة ودول أخرى داخلها، على غرار دولة المستوطنين في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ وغيرها.

في واقع الأمر، يركز أصحاب هذه المقاربات على المخاطر الناجمة من مظاهر تجدد أقرب إلى ممارسة الدولة داخل الدولة، وعندما يرتبط الأمر بالحريديم يتم في ظلها تحميلهم المسؤولية الكاملة عن هذا المآل الذي يكاد أن يتحوّل إلى صيرورة. وفي الوقت عينه يمكن العثور على مقاربات تؤكد أن من رعى الحكم الذاتي للحريديم كان حكومات إسرائيل على مزاجها وأطيافها، وذلك عبر قيامها باستغلال هذا الحكم الذاتي من أجل الدفع قدماً بنزواتها والبقاء في سدة الحكم، وعن طريق استثمار أموال طائلة في شراء مقاعد الحريديم المستعدين للمشاركة في أي مؤامرة في مقابل مغريات إما نقدية أو على شكل قوانين تعود بالمنفعة عليهم.

ولا شك في أن تسليط الضوء على الحريديم نتيجة لهذه الحادثة من شأنه أن يعيد إلى واجهة الأحداث في إسرائيل آخر المستجدات المتعلقة بهم في حلبة الميادين الإسرائيلية، ولا سيما فيما يختص بجذور عملية تسليم نحو اليمين وتحولهم إلى "شركاء طبيعيين" له ولزعيمة خلال العقد الأخير، بنيامين نتنياهو، وكذلك فيما يتعلق بمواقفهم العامة سواء حيال الصهيونية و"أرض إسرائيل" أو إزاء دولة إسرائيل.

وهي جذور تعود أكثر شيء، وفقاً لبعض التحليلات، إلى ما عرف باسم "الانقلاب" الذي حققه مناحيم بيغن في العام ١٩٧٧ وتنادى عنه صعود حزب الليكود إلى كرسي الحكم، وفي أثره عاد الحريديم إلى قطاع "شركاء طبيعيين" الحكومية الوثيرة، ومنذ ذلك الوقت شرعوا يعتبرون بيغن بمنزلة "المخلص القومي" الذي أنقذهم وجعلهم حلفاء، بقدر ما بدأوا يرون أنفسهم أكثر قرباً إلى اليمين الإسرائيلي الذي أعاد لهم الاحترام والمجد، اللذين ظلوا يتمتعنهما طوال أكثر من ربع قرن من الزمن.

ويعتبر أن كثيرين من المصلين يحاولون الادعاء بأن الجمهور الحريدي هو جمهور يميني، فإن كثيرين غيرهم يرون أن هذا الادعاء ليس دقيقاً، وأن ثمة لدى الجمهور الحريدي معايير واعتبارات أخرى يقرر، بموجبها، الانضمام إلى الحكومة أو عدم الانضمام، وأن اليمين واليسار ليسا من بين أهم هذه الاعتبارات والمعايير، والحكومات التي تتصرف بعطف وتهمس تجاه الحريديم وتتعترف بحاجاتهم هي التي تحوز باهتمامهم.

ويلفت هؤلاء الآخرون، مثلاً، إلى أن الحريديم لم يتروكوا الائتلاف الحكومي بسبب إخلاء يمين (مستوطنة إسرائيلية في شبه جزيرة سيناء) في إطار معاهدة السلام المبرمة بين إسرائيل ومصر، أو بسبب إخلاء مستوطنات "عوش قطيف" (المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة) في نطاق "خطة الانفصال" عن القطاع، ولا حتى بسبب هذه الخطة السياسية أو تلك، وإنما -بالأساس- بسبب المساس بمعتقداتهم الدينية، كما حدث مع حكومة إيهود باراك (١٩٩٩-٢٠٠١) على سبيل المثال. فلا اليمين ولا اليسار هما ما يعني الحريديم ويؤرقهم، بل إن ما يعينهم أكثر من أي شيء آخر هو استمرار المحافظة على الطابع اليهودي في الحياة العامة وفي الحيز العام، بالإضافة إلى استمرار الحفاظ على ميزانيات المدارس الدينية (بيسييفوت) ومخصصات الأولد.

وينوّه هؤلاء كذلك بأن هذا لا يعني أن الحريديم سيصوتون غداً إلى أحزاب يسارية، لكن ليس ثمة مشكلة بينهم وبين اليسار كيسار بصورة جذرية، مثلما أنهم غير منتشبين باليمين كيمين، فاليمين جيد لهم حين يكون معهم، واليسار قد يكون ممتازاً لهم حين يكون إلى جانبهم، وبكلمات أخرى: الحريديم يحبون "أرض إسرائيل"، لكنهم ليسوا مؤلفين بالدولة. بل إن البعض يضيف إلى ما تقدّم القول بأن جميع الحريديم يلتقون فيما بينهم على محبة "أرض إسرائيل"، كل على طريقته، إذ يرون فيها أرض آبائهم، لكنهم لا يقصدون الصهيونية، أكثر من أنها تتيح لهم إمكان العيش وفق نمط الحياة الذي يريدون، برفاهية وحرية.

عند هذا الحد ربما ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن توقعات المكتب المركزي الرسمي للإحصاء في إسرائيل تشير إلى أن الحريديم سوف يشكلون ٣٢٪ من مجموع السكان في إسرائيل حتى العام ٢٠٦٥، ما يعني من بين أمور أخرى أن عدد أعضاء الكنيست الممثلين لأحزاب الحريديم سيزداد بمقعدين اثنين في كل أربع سنوات، بموجب التوقعات. ولعل هذا الأمر وحده قد يكون كافياً ليكفل إمكان كبح أي مواجهة صارمة لظاهرة الدولة داوخل الدولة في المدى المنظور.



بينيت وليبد.. هل يقنعان بحكومة «النقاش»



بينيت وليبد.. هل يقنعان بحكومة «النقاش»

المتحالفة مع الليكود ونتنياهو، والمعارضة لاستمرار حكم نتنياهو، وهو قانون يلزم الحكومة الإسرائيلية بالمباشرة بإجراءات تزويد بؤر وأحياء استيطانية بكافة البنى التحتية، وترخيص المباني فيها، ووقف كل الإجراءات القضائية، الناجمة عن أحكام محاكم، إن وجدت أصلاً، ضد أي واحدة من هذه البؤر، ويجري الحديث عن عشرات البؤر والأحياء الاستيطانية، التي أقيمت بمبادرة من المستوطنين، دون قرار مباشر من سلطات الاحتلال، وقد سنّ الكنيست في العام ٢٠١٦ مشروع قانون «التسويات» الذي يثبت كل هذه البؤر، التي نسبة كبيرة منها أقيمت على أراضٍ بملكية فلسطينية خاصة، وتضمن ذلك القانون تثبيت مصادرة الأرض عنوة، لصالح المستوطنين.

لأن المحكمة العليا ألغت القانون بعد مرور ما يزيد عن ٣ سنوات، في شتاء العام ٢٠١٩، وعليه جاء مشروع القانون هذا لمنع أي إجراءات تغير وضعية هذه البؤر على الأرض، بل للشرع بتثبيتها، إلى حين أن تسن الحكومة الإسرائيلية مشروع قانون أو أنظمة جديدة تضمن تثبيت هذه البؤر.

وقد أقرت اللجنة المنظمة لعمل الكنيست إعفاء مشروع القانون هذا من بند الانتظار ٤٥ يوماً، ما يعني أن عرضه على الهيئة العامة للكنيست والتصويت عليه بالفراة التمهيدية، متاح في كل وقت.

كما أقرت اللجنة إفساح المجال أمام البدء بتبشير مشروع إلغاء بنود في قانون خطة الانفصال، بقصد قانون إخلاء مستوطنات قطاع غزة وشمال الضفة، الغربية المحتلة، والقصد إلغاء البنود المتعلقة بإخلاء المستوطنات الصغيرة التي كانت قائمة حتى صيف العام ٢٠٠٥ في شمال الضفة، كي يكون متاحاً إعادة بناؤها أو قسم منها.

والقانون الثالث، من حيث العناوين، والخامس عملياً كعدد، هو تغيير صلاحيات المستشار القانوني للحكومة، بنزع صلاحياته المتشابهة مع النيابة العامة، واتخاذ قرارات تقديم لوائح الاتهام ضد منتخبي الجمهور وكبار المسؤولين في جهاز الدولة.

كذلك من بين القوانين التي طرحت على جدول أعمال اللجنة، ولم تتوصل لأغلبية لإقراره، قانون يجيز للكنيست أن يعيد سن قانون كانت المحكمة العليا قد نقضته، بأغلبية محدودة، وهذا الهدف منه تجاوز اعتراضات المحكمة العليا على قوانين سعى لها اليمين المتشدد، ومشروع قانون آخر يمنع أي شخص أو جسم من تقديم التماسات اعتراض على قرار حكومي أو قانون كنيست، طالما لا علاقة مباشرة لهذا الشخص أو الجسم بمضمون القانون وهو ليس متضرراً منه، والهدف من هذا القانون منع منظمات حقوقية من تقديم التماسات حول الكثير من القوانين، كون أن الجمعية أو الشخص ليست متضررة مباشرة من مفعول القانون.

وكان من المفترض أن تبحث اللجنة مشروع قانون لإلغاء القانون المؤقت الذي قامت الحكومة عليه، في بند رئيس الحكومة البديل، بهدف نزع صلاحيات محدودة للوزير بيني غانتس، رئيس حزب «أزرق أبيض»، ومشروع قانون مؤقت لإجراء انتخابات لرئيس الحكومة فقط في الولاية البرلمانية الحالية، لمنع حل الكنيست وإجراء انتخابات خامسة، وبات مجموع هذه القوانين وغيرها يحظى بأغلبية واسعة ومطلقة في التركيبة الحالية للكنيست، ويخترق فريقي الكتل البرلمانية، ما يعكس طبيعة الكنيست سياسياً بعد الانتخابات الأخيرة، التي ارتفع فيها تمثيل اليمين الاستيطاني، بما فيه كتلتا الحريديم، إلى ٧٢ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، إلا أن ثلاث كتل منه تضم ٢٠ نائباً تعارض شخص بنيامين نتنياهو واستمرار بقائه في الحكم.

الفلسطيني، وبطبيعة الحال مجرد ذكر كيان أو دولة فلسطينية. وفي هذه الحالة، فإن هذا قد يشكل ضائقة لكتلتي العمل وميرتس مستقبلاً، أمام جمهوريهما، في حال التوجه للانتخابات، بعد تشكيل حكومة كهذه.

ثانياً، إن كتل اليمين الاستيطاني الثلاث المعنية بسن قوانين تقوض صلاحيات المحكمة العليا، وهذا ما ستعارضه باقي الكتل، وعلى الأغلب سيتم طي هذا الملف، من باب تقليص الخلافات.

ثالثاً، سيكون ملف المسراع الديني العلماني، وهناك ستتغير التوزيعة، بحيث ستكون كتلة «إسرائيل بيتنا» مع باقي الكتل، بخلاف مع موقف كتلتي «يمينا» و«أمل جديد»، اللتين تطلبان بالحفاظ على الوضع القائم، أيضاً من أجل عدم إحداث شرخ كبير بين الحريديم والحكومة وكتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم؛ شاس ويهدوت هتورا، رغم دعمهما المطلق لليكود وبنيامين نتنياهو.

ما زال أمام المحاولة الجديدة لتشكيل الحكومة ٢٣ يوماً، وفي حال فشلت المحاولة، سيكون الكنيست أمام احتمالين: مبادرة جماعية لحل الكنيست والتوجه لانتخابات خامسة، أو منح الكنيست فرصة ٣ أسابيع أخيرة، لاختيار مرشح لتشكيل الحكومة مع أغلبية كبيرة، وبنيامين نتنياهو يراهن على هذا المسار.

«حرب» القوانين

مساء الثلاثاء ٤ أيار الجاري، حدث أمر غير مسبوق في العمل البرلماني في الكنيست، إذ بادرت كتلة الليكود لعقد جلسة خاصة للجنة المنظمة للكنيست، التي تدير عمل الكنيست إلى حين تشكيل الائتلاف الحاكم، وعلى أساسه تتشكل اللجان، للبحث في إعفاء سلسلة قوانين من بند انتظار القوانين ٤٥ يوماً من يوم إيداعها رسمياً في الكنيست، إلى حين يكون مسموحاً لها أن تبحث في الهيئة العامة وتدخل مسار التشريع. وكان اليوم الأول لبدء إدراج القوانين رسمياً، في اليوم الذي سبق ٣ أيار الجاري، ما يعني أنه وفق النظام فإن كل واحد من هذه القوانين، وكان عددها يتجاوز ٤٠٠ مشروع قانون، مسموح البدء بطرحه على الهيئة العامة للكنيست في النصف الثاني من شهر حزيران المقبل. والأمر غير المسبوق، هو أن رئيس اللجنة حتى ذلك اليوم، ميكى زوهر من حزب الليكود، وفي اليوم الأخير لتكليف بنيامين نتنياهو، طلب من اللجنة إعفاء ١٠ قوانين من بند الانتظار ٤٥ يوماً، كي يكون متاحاً عرضها على الهيئة العامة للكنيست في كل وقت، بعد قرار اللجنة، وكلها قوانين من أجندة اليمين الاستيطاني، منها ما يتعلق بالاستيطان، وأخرى بتشديد العقوبات على المقاومين الفلسطينيين، وأيضاً ما يتعلق بجهاز القضاء، وتقويض عمل جمعيات حقوق الإنسان. وكان الهدف من الإسراع في هذا الإجراء، هو إحداث شرخ في الجسم المعارض لاستمرار حكم شخص بنيامين نتنياهو، الذي فيه ثلاث كتل من اليمين الاستيطاني، السابق ذكرها هنا، فهذه الكتل لا يمكنها معارضة القوانين المطروحة، ما يعني من ناحية الليكود أن يؤدي تأييدها لهذه القوانين إلى شرح مع باقي الكتل التي تعتبر مرشحة للمشاركة في الائتلاف الافتراضي، برئاسة بينيت وليبد.

وفي يلي القوانين التي تم عرضها: مشروع قانون يقضي بتثبيت بؤر وأحياء استيطانية، أقيمت من دون قرار من الحكومة الإسرائيلية، ومشروع هذا القانون كان مثله ثلاثة مشاريع متطابقة، الأولى منها بمبادرة ٤٤ نائباً، من كافة كتل اليمين الاستيطاني،

كتب برهوم جرابيسي:

انطلقت يوم الأربعاء الماضي رسمياً مهمة تشكيل حكومة بديلة ستكون وفق المطروح برئاسة تناوبية، بين رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، ورئيس حزب «يمينا» نفتالي بينيت على أن يكون هو الأول ويكون لبيد ثانياً في رئاسة الحكومة. وحسب تقارير حتى مطلع الأسبوع، فقد تحقق تقدم جزئي على صعيد التفاهات على توزيع الحقائق الوزارية، إلا أن هذه التفاهات لا تزال بعيدة عن أن تحسم مسألة نجاح تشكيل الحكومة، التي من المفترض أن تتخلل مهمة تشكيلها عقبات على صعيد السياسة، وشكل التعامل مع جهاز القضاء، وجوانب في الحريات العامة.

وكان الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين قد ألقى يوم الأربعاء الماضي، ٥ أيار الجاري، مهمة تكليف الحكومة على رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، بعد أن فشل بنيامين نتنياهو في تشكيل الحكومة على مدى أسابيع التكليف الأربعة، التي يمنحها له القانون، ولم يستطع طلب التمديد، لأنه لم ينجز اتفاقيات، ولم تكن لديه مؤشرات بإمكانية تشكيل حكومة، في ما لو أزداد التمديد.

إلا أن الليكود ومع الكتل الحليفة، وتضم مجتمعة ٥٢ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، أوصوا الرئيس الإسرائيلي بعدم تكليف أحد، وإعادة القرار إلى الكنيست، وفي هذه الحالة، سيكون أمام الكنيست ثلاثة أسابيع للإعلان عن مكلف قريب لتشكيل الحكومة.

وفي المقابل، كان في جولة التشاورات التي أجراها ريفلين عبر مراسلات واتصالات، كتل تضم ٥١ نائباً أوصت بتكليف لبيد، في حين أن كتلة «يمينا»، برئاسة بينيت، ورغم التفاهات مع لبيد لتشكيل حكومة مشتركة يكون فيها بينيت رئيساً في الجولة الأولى، أوصت مجدداً بتكليف الأخير.

وهنا، وبحسب تفسير القائمة المشتركة لمنع إعادة القرار للكنيست، وبهدف سحب رئاسة اللجنة المنظمة المؤقتة للكنيست من حزب الليكود، فقد بعثت برسالة لريفلين، تبلغه فيها، أنها أمام خيار إعادة القرار للكنيست، أو تكليف بينيت، أو لبيد، فإنها تؤيد تكليف لبيد، وتعارض حكومة يتزاسها بينيت، بحسب ما ورد في نص رسالة القائمة المشتركة، وكانت رسالة المشتركة بتأييد ٥ نواب الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير، ومعارضة نائب حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وبناء عليه أعلن ريفلين أنه بات لدى لبيد ٥٦ نائباً، ولذا فإنه يكلف بتشكيل الحكومة.

أما موقف القائمة العربية الموحدة، وبحسب نص الرسالة لريفلين، فهو أنها لا توصي بتكليف أحد، «ولكنها ستعتاون بشكل إيجابي مع من يتم تكليفه بمهمة تشكيل الحكومة، بمعنى من يحظى بأكثر عدد، والقائمة العربية الموحدة باستطاعتها أن تكمل عدد النواب المطلوب لتشكيل الحكومة، وهي ستفعل هذا إذا تم التجاوب مع طلباتها في المفاوضات»، بحسب التزجة الحرفية للرسالة.

حتى مطلع الأسبوع، بدأت تظهر عقبات أمام تشكيل حكومة لبيد-بينيت، وبشكل خاص حول مسألة توزيع الحقائق الوزارية الأساسية، فما تم الاتفاق عليه، كما يبدو، هو أن تبقى حقيبة الدفاع بيد رئيس حزب «أزرق أبيض»، بيني غانتس، وأن يتولى يائير لبيد حقيبة الخارجية، إلى حين توليه رئاسة الحكومة بعد نصف المدة، كما سيحظى حزب «يوجد مستقبل» الذي يتزاسه لبيد برئاسة الكنيست، في حال تم تشكيل الحكومة.

وتقول سلسلة من التقارير إن الخلاف دائر حول بقية الحقائق الوزارية، خاصة الحساسة منها. وحسب أحد التقارير، فإن حزبي اليمين الاستيطاني «يمينا» و«أمل جديد» الذي يتزاسه جدعون ساعر، يعارضان إسناد حقائق ذات شأن لكتلتي حزب العمل وحركة ميرتس، رغم أن للكتلتين ذات عدد مقاعد «يمينا» و«أمل جديد»، لا بل إن الكتلتين الأخيرتين تطلبان بعدد حقائق أكثر من ضعف عدد الحقائق التي ستسند لكتل بالجم ذاتها.

والخلاف حول الحقائق ليس فقط لتحقيق مكاسب حزبية، بل بالأساس هو للسيطرة السياسية على الحكومة المقبلة، في حال قامت، وواضح منذ الآن، أن كتل اليمين الاستيطاني الثلاث في هذه التركيبة المفترضة، وفي الأساس، «يمينا» و«أمل جديد»، والثالثة هي «إسرائيل بيتنا»، تسعى لتحديد أي تأثير سياسي واجتماعي لكتلتي العمل وميرتس، وفي الجانب الاجتماعي سيكون صدام بين موقف «يمينا» و«أمل جديد» مع موقف «إسرائيل بيتنا».

أهم العقبات التي ستكون في طريق هذه الحكومة، في حال تجاوزت عقبة توزيع الحقائق، هي برنامج عمل الحكومة، وسيكون الخلاف حول عدة أمور ذات شأن: اولها، ستكون الصيغة التي ستظهر فيها مسألة المستوطنات في الضفة، وأيضاً موضوع العلاقة مع الفلسطينيين، إذ ستطالب كتل اليمين الاستيطاني الثلاث بتوسيع الاستيطان وتثبيتها في جميع أنحاء الضفة، بينما موقف «يوجد مستقبل» و«أزرق أبيض» سيطلب بالتركيز على الكتل الاستيطانية الكبرى، وهذا ما قد تتعايش معه كتلتا العمل وميرتس، وفي حال ظهرت مسألة الضم، فإن قاعدة الموافقة ستكون أكبر، خاصة إذا تم طرح موضوع غور الأردن. كما أن اليمين الاستيطاني سيعارض أي ذكر لمفاوضات مع الجانب

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية (٨)

محور العدد:

إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية





رقصة الاستواء الاستيطاني في حي الشيخ جراح يوم ٧ أيار الجاري.

(بإ)

الشيخ جراح.. نموذج للتواطؤ السياسي والقضائي والاستيطاني ضد الوجود الفلسطيني!

كتب خلدون البرغوثي:

بدا المشروع الصهيوني في فلسطين على شكل هجرات استيطانية متتابعة، بلغت ذروتها في فترة الانتداب البريطاني الذي فرض - حسب نص صك الانتداب العام ١٩٢٢ - لتنفيذ وعد بلفور (١٩١٧) لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، عبر جعل «الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي»، ومن ضمن سياساته تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، وقمع أي محاولات احتجاج فلسطينية على توسع الاستيطان وتعزيز قدرات الحركة الصهيونية من أجل تسلم فلسطين بعد انتهاء الانتداب.

أقرت إسرائيل بعد الإعلان عن قيامها العام ١٩٤٨ بفترة قصيرة، زمة قوانين لتعزيز الاستيطان اليهودي، واستهداف الوجود الفلسطيني ضمن سياسة التطهير العرقي الراحف أو المباشر، ويجري ذلك عبر تواطؤ السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في إسرائيل مع الحركات الاستيطانية الساعية إلى اقتلاع الفلسطينيين وزرع المستوطنين بدلا منهم.

من أبرز القوانين التي سنتت في إسرائيل لتعزيز الاستيلاء الاستيطاني على الأملاك الفلسطينية، قانون أملاك الغائبين للعام ١٩٥٠، ويتيح هذا القانون للسلطات الإسرائيلية الاستيلاء على أملاك الفلسطينيين الذين هجروا أو نزحوا أو تركوا «حدود دولة إسرائيل» حتى تشرين الثاني ١٩٤٧، وخاصة في إثر الحرب، باعتبار أنهم «غائبون»، وتعتبر كل أملكهم (بما فيها الأراضي، البيوت وحسابات البنوك وغيرها) بمثابة «أملك غائبين» تنقل ملكيتها لدولة إسرائيل، ويديرها وصي من قبل الدولة.

قوانين تستهدف الاستيلاء على الأرض

تضاف إلى هذا القانون سلسلة قوانين أخرى الهدف منها تعزيز الاستيلاء على الأرض تحديدا، ومنها قانون مكانة المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل للعام ١٩٥٢، وقانون الكيرن كيمت لإسرائيل (الصندوق القومي اليهودي) للعام ١٩٥٣، والميثاق بين حكومة إسرائيل وبين المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض إسرائيل للعام ١٩٥٤، وقانون أساس: أراضي إسرائيل، وقانون أراضي إسرائيل وقانون إدارة أراضي إسرائيل للعام ١٩٦٠، والميثاق بين حكومة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي للعام ١٩٦١.

وتشكل المعركة الحالية التي تهدف إلى سيطرة المستوطنين المدعومين من قبل الحكومة الإسرائيلية على منازل المواطنين الفلسطينيين في حي الشيخ جراح

بمدينة القدس أحد أبرز مظاهر التواطؤ بين مؤسسات الدولة القضائية والتنفيذية من جهة والمستوطنين من جهة أخرى.

تواطؤ متعدد الأطراف

وان لم يتم اللجوء لقانون أملك الغائبين في مسعى سلطات الاحتلال للسيطرة على حي الشيخ جراح، كون أهله مقيمين فيه، فإن السنوات الأخيرة - بحسب تقرير حركة «السلام الآن» صدر في أواخر ٢٠١٨ - شهدت جهدا منظما للمنظمات الاستيطانية مدعومة من قبل مسؤولين في الحكومات الإسرائيلية ومن قبل ما يسمى «الوصي على أملك الغائبين»، لتحقيق هذه الغاية مستنديين في كل القضايا المرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية على قانون «الشؤون القانونية والإدارية للعام ١٩٧٠»، والذي يتضمن في تفسيراته منح أشخاص الحق في «استعادة» أملك غير مسكونة، كانت مملوكة لهم قبل العام ١٩٤٨ أو الحصول على تعويض إن كانت هذه الأملاك مسكونة.

قانون عنصري

ويتيح القانون فقط لليهود الذين يدعون أنهم خسروا أملكا خاصة بهم في القدس الشرقية، لأنها وقعت تحت سيطرة الأردن العام ١٩٤٨، المطالبة باستعادة هذه الأملك، ولا يسري القانون على غربي القدس، وهذا يعني أنه يسري على اليهود الذي تركوا القدس الشرقية، ولا يسري على الفلسطينيين الذين هجروا من غربيها. وحسب تقرير «السلام الآن» فإن قراءة في بروتوكولات العملية التشريعية التي من بها مشروع قانون «الشؤون القانونية والإدارية للعام ١٩٧٠» قبل إقراره، تظهر أن أعضاء الكنيست الذي طرحوا مشروع القانون كانوا يسعون إلى خلق وضع يتيح لليهود فقط «استعادة» أملك غير مسكونة، أو الحصول على تعويض مالي إذا كانت مسكونة. ورغم أن أعضاء الكنيست أشاروا إلى العلاقة الخاصة (الانتماء) بين السكان ومسكنهم، إلا أن القانون والمنظمة التي أقيمت من أجل تطبيقه من قبل الوصي على أملك الغائبين يتم استغلالها من قبل مستوطنين لا توجد بينهم وبين المالكين الأصليين (اليهود) أي علاقة. أي أنه تمت إقامة منظومة تستغل هذا القانون من أجل السيطرة ليس فقط على الأملك غير المسكونة، بل أيضا على الأملك المسكونة من قبل فلسطينيين، ونقل ملكية هذه العقارات إلى المستوطنين.

وتؤكد «السلام الآن» أن هذه العملية باتت إجراء حكوميا ومحاولة لعرض القضية وكأنها خلاف شخصي بريء» من أجل استعادة أملك خاصة. ورغم أن اليهود الذي كانوا يسكنون هذه الأملك قبل العام ١٩٤٨ حصلوا

على مساكن بديلة من قبل الحكومة الإسرائيلية، لكنهم أيضا حصلوا في السنوات الأخيرة على تعويضات من المستوطنين، بهدف خدمة الأيديولوجيا الاستيطانية الساعية إلى طرد الفلسطينيين وإحلال اليهود مكانهم، عبر ادعاء المستوطنين ملكية هذه البيوت.

فانتازيا قانونية منفصلة عن الواقع

كما يشير التقرير إلى المعضلة التي وجدت إسرائيل نفسها في مواجهتها بعد توسيعها مساحة القدس بضم ٧٠ كيلومترا مربعا لها العام ١٩٦٧. إن بات على القضاء الإسرائيلي معالجة أمر سكان القدس الفلسطينيين، وذلك عبر فانتازيا قانونية من الصعب جدا تخيلها، لانفصالها عن أي واقع ممكن. فمثلا يعتبر القانون الإسرائيلي سكان القدس الفلسطينيين «مقيمين دائمين» بناء على قانون دخول إسرائيل، وكأنهم أتون إليها لزيارة أقارب لهم، وليست هي إسرائيل - التي جاءت إليهم - كقوة احتلال - وهم المواطنون في مدينتهم، وكذلك يسري الأمر على قانون الغائبين الذي تم فرضه على فلسطيني القدس الذين يسكنون الضفة، وقد يكونون على بعد أمتار عن أملكهم التي تمت مصادرتها.

ومثل هاتين الحالتين جاء قانون «الشؤون القانونية والإدارية للعام ١٩٧٠»، ليخلق الوضع التالي: السكان الفلسطينيون الذين يسكنون في بيوت كانت مملوكة لليهود قبل العام ١٩٤٨، يتم النظر إليهم باعتبارهم مستجرين محميين، وينظر إلى المستوطنين باعتبارهم مالكي هذه البيوت، لتتعامل المحكمة مع القضية وكأنها خلاف مدني بين مستأجر (فلسطيني) ومالك (يهودي). نشير هنا إلى الملاحظة أعلاه بأن المستوطنين الحاليين الساعين للسيطرة على الشيخ جراح لا علاقة تربطهم باليهود الذين قد يكونون سكنوا في البيوت قبل العام ١٩٤٨.

القانون يسري على الفلسطينيين في القدس الشرقية

وعن عنصرية القانون من خلال سريانه فقط في القدس الشرقية، يشير التقرير إلى أن ٢٠ ألف فلسطيني هربوا أو أجبروا على الهرب من غربي المدينة، فيما هرب أو أجبر على الهرب ٢٠٠٠ يهودي من شرقها، خاصة من الحي اليهودي في البلدة القديمة. وطالما أن الأمر يتعلق بالأملك، فإن القانون يفترض أن يكون قد وضع لمعالجة ما يراه ظلما تاريخيا حل باليهود، عبر إعادة أملك اليهود لأصحابها الأصليين. لكن هذا القانون خلق الوضع التالي: في مدينة واحدة ونتيجة للحرب ذاتها توجد فئتان سكانيتان، كلتاهما فقدتا أملكهما نتيجة للحرب العام ١٩٤٨، لكن مجموعة قومية واحدة فقط لها الحق لتعديل الظلم التاريخي عبر استعادتها

أملكها، والمجموعة الثانية التي تقيم على بعد مئات الأمتار فقط من أملكها في غربي المدينة، لا تستطيع استعادة هذا الأملك، وهذه هي الخطيئة القديمة لقانون «الشؤون القانونية والإدارية للعام ١٩٧٠».

جدل في الكنيست قبل خمسة عقود

عند التمعن في النقاش البرلماني حول القانون العام ١٩٦٨ حسب أرشيف الكنيست، نجد أن الجدل حول القراءة الأولى تضمنت تحفظات لأعضاء كنيست منهم شموئيل تميز الذي قال «إن أساس تحفظي يأتي من حقيقة أن القانون لا يتطرق إلى أملك سكان القدس الشرقية وغربها وأجزاء أخرى من أرض إسرائيل. لا يمكننا أن نمسك الحبل من الطرفين، فإن كانت القدس هي دولة إسرائيل وسكانها هم سكان إسرائيل، فلا يمكننا خلق وضع يكون فيه بعضنا (يقصد الفلسطينيين) ماشيا في شوارع القطمون وتنزل دموعه ويرتفع ضغط دمه وهو يتساءل: لماذا لا أستطيع استعادة أملكه هذه، ولماذا لا أستطيع أن أصل على تعويض مقابلها؟ هذا الأمر لا يمكن أن يكون مقبولا من ناحية سياسية ولا مدنية ولا أخلاقية».

أما عضو الكنيست أوري أفنيري فقال: «ما هو الفرق بين بيت في البلدة القديمة وبين بيت في المناطق المهملة في أبو طور وبين بيت في رحافيا؟ لماذا لا يعاد للعربي الذي بات مواطنا في دولة إسرائيل بيته في رحافيا...؟ لماذا لا يتم تعويضه...؟ أي نوع من الأخلاقيات هذا، اليهودي الذي كانت له أملك في البلدة القديمة سيستعدها بهذا الشكل أو ذاك، أما العربي الذي كانت له أملك في غرب القدس فلن يستعدها، إن كنا نتحدث عن العدالة - فالعدالة لكل فرد، أما إذا كان الحديث عن مصادرة، وعن نقل أملك مجموعة قومية لمجموعة قومية أخرى، فهذا أمر مختلف تماما، هذا حقا لا تنطبق عليه المعايير الأخلاقية».

ويشير التقرير إلى أنه لم تسجل حالة واحدة عاد فيها يهودي من الذين كانوا يسكنون بيوتا قبل العام ١٩٤٨ وخرجوا منها، إلى هذه البيوت، بل يستغل «الوصي على أملك الغائبين» والمستوطنون هذا القانون للاستيلاء على المنازل المأهولة بفلسطينيين حاليا.

عملية منظمة وممنهجة لطرد الفلسطينيين

بالعودة إلى الدعاوى الحالية، يرى تقرير «السلام الآن» أن كل ما يحدث ليس من قبيل الصدفة، وليس من باب أنه خلاف على أملك، بل هو عملية منظمة وممنهجة تهدف إلى تنفيذ فرض عملية طرد لأحياء فلسطينية كاملة. والهيئات التي تقف وراء هذه الدعاوى (المنظمة الاستيطانية عيطرت كوهانيم التي تنشط في البلدة القديمة وفي بطن الهوا، وشركة «نحالات شمعون» التي

تعمل في الشيخ جراح، ومنظمات استيطانية أخرى) ليست لها أي صلة بسكان الأملك الأصليين من اليهود، بل تبحث عن ورثة هؤلاء السكان الأصليين وتشترى منهم أملكهم وترفع دعاوى لإخلاء هذه الأملك من منطقات أيديولوجية ولرغبة قادة هذه المنظمات بإقامة مستوطنات في قلب الأحياء الفلسطينية. وفي حالات أخرى فإنهم تمكنوا من العثور على أرضة يهودية من حقبة سابقة وبدأوا بتصرفون بالنيابة عنهم، ويلعب الوصي على أملك الغائبين دورا مهما في مساعدة المستوطنين بطرق عديدة، وقد يعمل بنفسه في عملية إخلاء الفلسطينيين من مساكنهم. فهم الوصي الأول هو الاهتمام قبل أي شيء بمصالح المالكين الأصليين (من اليهود)، أما الفلسطينيون الذين يعيشون في هذه الأملك فهم بالنسبة له مجرد أصحاب حقوق مقيدتين بشروط، في أفضل الأحوال.

«الوصي» شريك للمستوطنين

يشير التقرير إلى حجم تواطؤ «الوصي على أملك الغائبين»، في قضية محاولة المستوطنين الاستيلاء على أملك عائلة أبو ناب، إذ خسر المستوطنون إحدى الدعاوى لأنهم لم يتمكنوا من تحديد الحدود الدقيقة للعقار الذي يدعون ملكيته لهم، وفي الفترة بين صدور الحكم هذا والنظر في الاستئناف ضده، أصدر «الوصي على أملك الغائبين» شهادة إعفاء معدلة وضع فيها الحدود الدقيقة للعقار، ممكنا بذلك المستوطنين من تحقيق فوز في القضية، تم في إثره إخلاء عائلة أبو ناب الفلسطينية من بيتها، واعتمادا على شهادة الإعفاء المعدلة التي أصدرها «الوصي على أملك الغائبين»، قدم المستوطنون تسع دعاوى ضد عشرات العائلات الفلسطينية.

في قضية أخرى باع «الوصي على أملك الغائبين» العام ٢٠٠٥ أربعة عقارات للمستوطنين بسعر منخفض ومن دون نشر عطاء (مزاد علني) بذلك، ولو كان سلوكه عن حسن نية، لكان عليه الإعلان عن المزاد العلني الذي يتيح للفلسطينيين الساكنين في العقارات الأربعة أيضا المنافسة فيه من أجل شرائها. لكنه وفي الظالم أقدم على بيع العقارات التي يعيش عليها مئات الفلسطينيين في بطن الهوا للمستوطنين الذي يطالبون بإخلاء الفلسطينيين لإحلال المستوطنين مكانهم.

في المعركة الحالية في الشيخ جراح، لخصت مواجهة قصيرة بين فتاة فلسطينية من سكان الحي المهديين بالإخلاء ومستوطن يسعى للسيطرة على بيوت الحي الوضع القائم في المدينة. قالت الفتاة للمستوطن: «لقد سرقت بيتي»، فرد عليها هذا المستوطن قائلا: «إن لم أسرقه أنا فسيسرقه [مستوطن] غيري!»

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد



عن أثر النشاط المناهض لسياسة إسرائيل في الجامعات الأميركية



(أرشيفية، عن موقع «ميدل إيست مونيتور»)

أولاً، حملة واسعة وضد الجهات التي تعمل لنزع الشرعية، وهي هيئات وأفراد من الذين يسعون لخلق وتطوير ونشر مواد نزع الشرعية عن إسرائيل، وأنصارهم الأساسيين النشطين، واعتبر التقرير أن «الحملة ضد هؤلاء هي في صميم الحرب على ظاهرة نزع الشرعية وتتطلب استراتيجية هجومية، فضح نواياهم الحقيقية واسمهم والتشهير بهم»، ودعت أيضاً إلى إطلاق تشريعات تجعل انشطتهم غير مشروعة، ورفع دعاوى قضائية على أسس مختلفة، والكشف عن مصادر تمويلهم، والضغط على البنوك لإغلاق حسابات «BDS»، والمقاطعات المضادة.

ثانياً، تسليط الضوء على العوامل التي تساعد وتساهم في حملة نزع الشرعية، والمبادرة إلى إنشاء خطاب نشط من شأنه الكشف عن الدوافع غير الحقوقية وراء ظاهرة نزع الشرعية، وشحذ وتوضيح الخطوط التي فصلها عن النقد المشروع، لمحاولة سحب الشرعية القانونية من حملة المقاطعة، وإظهارها على أنها «نشاط عنصري ومعاد لليهود».

ثالثاً، يوصي التقرير بالانتباه إلى أن الرأي العام الدولي هو ساحة مهمة للنشاط المضاد بسبب أن معظه يفتقر إلى المعرفة أو الاهتمام بالصرع الفلسطيني- الإسرائيلي، إلا أنه يفضل لفصيل أدمعة ممنهج ضد إسرائيل، والعمل داخل هذا الجمهور المستهدف، بشكل أساس ينعكس في دائرة موزة إسرائيل دولياً، وينبغي منعه نحو الانجراف إلى نزع الشرعية، رابعاً، إيجاد شركاء محتملين في مكافحة نزع الشرعية، وأضاف التقرير أن «من المهم البحث عنهم وتشجيعهم وربطهم بشبكة لمكافحة المحاولات التي تعمل على نزع الشرعية عن إسرائيل» وموضحاً أن جمهور الهدف يجب أن يكون شركاء غير يمود والمسؤولين للعمل من أجل تطوير وتقوية المؤيديين على المستوى الشعبي.

نجاحات أكثر، وفي إثر ذلك من الممكن أن تصبح إسرائيل دولة منبوذة في المجتمع الدولي، مثل جنوب أفريقيا في أيام الفصل العنصري.

أما عن المقترحات والتوصيات لمكافحة الانتشار الواسع لهذه النشاطات والحملات، فكتبت الأمان في التقرير الصادر عن «معهد دراسات الأمن القومي»، أن على السلطات والمؤسسات الأكاديمية الأميركية، مثل «مجلس الشيوخ الأكاديمي»، معالجة «مسألة التلقين العقائدي في الفصول الدراسية» (المحاضرون الذين يستخدمون مناصبهم الأكاديمية لتعزيز أجنداتهم الشخصية ضد إسرائيل) واستخدام القنوات والموارد الجامعية، المواقع الرسمية، والقوائم البريدية، واجتماعات الإدارات، لنشر الدعاية الإسرائيلية، وهي تقترح فحص وإعادة النظر في المنح الدراسية عند الجامعات والمجلات الأكاديمية التي تركز على بحث ونشر مواد حول القضية الفلسطينية والاستعمار والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتصفها بأنها «غير مهنية ومعادية للسامية».

ودعت لتطوير المواد والورشات والتدريبات حول موضوع «اللاسامية» وهي تصعد المضامين والممارسات المعادية لإسرائيل والصهيونية ولا تشير إلى اللاسامية الحقيقية المنتشرة بين نشاطات اليمين المتطرف المعادية لليهود والمؤيديين للصهيونية [زيادة الوعي عند الطلبة والعيبة التدريسية على حد سواء، مما يجعل من نقد إسرائيل والصهيونية «جريمة» موازية للعنصرية ضد اليهود والسود، وغيرهم من الأقليات.

وفي الدراسة التي نشرها «معهد دراسات الشعب اليهودي»، تحت عنوان «حملة نزع الشرعية الدولية ضد إسرائيل»، حذرت أربع مهام مركزية لمكافحة الحملة الدولية للمقاطعة، وخصوصاً الأكاديمية:

إسرائيل دولياً، ولا تزال هذه الدعوات قائمة لمقاطعة إسرائيل وإدانتها وفرض عقوبات بانتظام في معظم الجامعات الأميركية. وأحالت إلى أن استمرار النشاط لنزع الشرعية عن سياسة إسرائيل، يؤدي في العديد من الجامعات اليوم إلى تعرض الطلبة اليهود [المعتنقين للفكر الصهيوني] للإهانة وإطلاق أوصاف عليهم مثل «الإمبرياليين» و«العنصريين» وحتى «النازيين» وأنصار الفوقية اليهودية»، وأثر ذلك على سمعتهم في الجامعة وعدم قبولهم لمناصب قيادية وإدارية مهمة في الجامعة، بسبب علاقتهم مع الفكر الصهيوني وإسرائيل. بالمقابل، وصفت الأمان ذلك بـ«الأعمال التخريبية» و«اللاسامية»، مع العلم أن النشاطات تحوي في داخلها ناشطين يهوداً، ناهيك عن أنها تشدد دائماً على معاداة ونزع الشرعية عن الصهيونية وفصلها عن اليهودية، والتقرير يبين ذلك، إلا أنه يواز بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية.

وذكرت الأمان أن «خوف الطلاب اليهود في الجامعات الأميركية يزداد من الكشف عن هويتهم ودعمهم لإسرائيل، خشية استبعادهم من الحياة الجامعية والأنشطة التي تهتمهم». كما أن أنشطة حركة المقاطعة (BDS) تحاول بشكل دائم استبعاد الطلاب اليهود الصهاينة من المشاركة في مجموعات تعمل من أجل «إلى الدعاية الفاحشة التي تشوه سمعة المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية، بما في ذلك «رابطة مكافحة التشهير، وغيرها، لمنع أو تقييد أنشطتهم في الحرم الجامعي».

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوات الشرطة الأميركية للتعرف على غير إنسانية».

وأوضح التقرير أن فشل حركة المقاطعة «BDS» في التأثير بشكل ملموس على الاقتصاد في إسرائيل والعلاقات الخارجية، يبقى مسألة راهنة وغير مضمونة، بسبب أن القلق يزداد حينما ننظر إلى أن الجامعات الأميركية ومنها الأكثر جودة وشناً، قد تخرج قادة الفد وصاحبي السياسات، ويؤدي ذلك إلى سياسات جديدة تجاه إسرائيل، ويكمن التهديد في التآكل العام والتدرج لشرعية إسرائيل في الولايات المتحدة، والتي قد ينتشر إلى الرأي العام الأوسع، وخلص التقرير إلى أنه «في نهاية المطاف، ومن دون الدعم الأميركي لمعارضة هذه النشاطات، من الممكن أن تتحول هذه المحاولات لنزع الشرعية، مثل حملات «BDS»، إلى شعبية أكثر وتحقق

نجاحات أكثر، وفي إثر ذلك من الممكن أن تصبح إسرائيل دولة منبوذة في المجتمع الدولي، مثل جنوب أفريقيا في أيام الفصل العنصري.

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوات الشرطة الأميركية للتعرف على غير إنسانية».

وأوضح التقرير أن فشل حركة المقاطعة «BDS» في التأثير بشكل ملموس على الاقتصاد في إسرائيل والعلاقات الخارجية، يبقى مسألة راهنة وغير مضمونة، بسبب أن القلق يزداد حينما ننظر إلى أن الجامعات الأميركية ومنها الأكثر جودة وشناً، قد تخرج قادة الفد وصاحبي السياسات، ويؤدي ذلك إلى سياسات جديدة تجاه إسرائيل، ويكمن التهديد في التآكل العام والتدرج لشرعية إسرائيل في الولايات المتحدة، والتي قد ينتشر إلى الرأي العام الأوسع، وخلص التقرير إلى أنه «في نهاية المطاف، ومن دون الدعم الأميركي لمعارضة هذه النشاطات، من الممكن أن تتحول هذه المحاولات لنزع الشرعية، مثل حملات «BDS»، إلى شعبية أكثر وتحقق

نجاحات أكثر، وفي إثر ذلك من الممكن أن تصبح إسرائيل دولة منبوذة في المجتمع الدولي، مثل جنوب أفريقيا في أيام الفصل العنصري.

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوات الشرطة الأميركية للتعرف على غير إنسانية».

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوات الشرطة الأميركية للتعرف على غير إنسانية».

وأوضح التقرير أن فشل حركة المقاطعة «BDS» في التأثير بشكل ملموس على الاقتصاد في إسرائيل والعلاقات الخارجية، يبقى مسألة راهنة وغير مضمونة، بسبب أن القلق يزداد حينما ننظر إلى أن الجامعات الأميركية ومنها الأكثر جودة وشناً، قد تخرج قادة الفد وصاحبي السياسات، ويؤدي ذلك إلى سياسات جديدة تجاه إسرائيل، ويكمن التهديد في التآكل العام والتدرج لشرعية إسرائيل في الولايات المتحدة، والتي قد ينتشر إلى الرأي العام الأوسع، وخلص التقرير إلى أنه «في نهاية المطاف، ومن دون الدعم الأميركي لمعارضة هذه النشاطات، من الممكن أن تتحول هذه المحاولات لنزع الشرعية، مثل حملات «BDS»، إلى شعبية أكثر وتحقق

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوات الشرطة الأميركية للتعرف على غير إنسانية».

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوات الشرطة الأميركية للتعرف على غير إنسانية».

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوات الشرطة الأميركية للتعرف على غير إنسانية».

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوات الشرطة الأميركية للتعرف على غير إنسانية».

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن المنظمات اليهودية [الصهيونية] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوات الشرطة الأميركية للتعرف على غير إنسانية».

كتب محمد عدنان:

«المجتمع الأميركي يتغير، يمكنكم ملاحظة ذلك (..) أستطيع تأكيد ذلك بنفسني، قبل عشرة أو خمسة عشر عاماً، إذا كنت سألني محاضرة في أي جامعة عن فلسطين وإسرائيل، كما يجب أن أحظى بتأمين من الشرطة، هذا تغير تماماً الآن، وهو تغير مهم جداً، أعتقد أن هذا التطور سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تغير ملموس في السياسة الخارجية الأميركية، (نعم تشومسكي، مقابلة على قناة «ديموقراطية الآن»، نيسان ٢٠١٩)

في العام ٢٠٠٤ تأسست الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI)، وتلا ذلك نداء المجتمع المدني الفلسطيني لحملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها المعروفة بـ «BDS»، حيث قامت أكثر من ٧٠ شخصية ومنظمة مجتمع مدني فلسطينية بإطلاق نداء عالمي، وبرز خطاب الحملة الفلسطينية المعتمد على حقوق الإنسان في قطاعات أميركية واسعة، وخصوصاً عند الجيل الشاب، حيث تشير نتائج الإحصائيات الصادرة من عدة مؤسسات منها «معهد غالوب» و«معهد بروكينغز» وغيرها إلى أرقام مثيرة للقلق الإسرائيلي» فيما يخض التأييد تجاه إسرائيل والفلسطينيين ضمن مختلف فئات المجتمع الأميركي. وأشارت نتائج الاستبيان الذي أجراه معهد «PEW»، إلى تراجع كبير في نسب التأييد لإسرائيل في القطاعات الشابة المولودة بعد العام ١٩٨٠، حيث تراجعت نسبة التأييد لإسرائيل خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٦ من ٥١٪ إلى ٤٣٪، في مقابل ارتفاع نسبة التأييد للفلسطينيين من ٩٪ إلى ٢٧٪ خلال الفترة نفسها.

وهذا يبين أن المقاطعة الأكاديمية والنشاطات التي تنحو لنزع الشرعية عن سياسات إسرائيل والصهيونية في أوساط الجامعات الأميركية، تزداد وتتكاثر في الحجم والأثر، ما أدى إلى حالة قلق عند الجهات الداعمة لإسرائيل، وأيضاً الجهات والمراكز البحثية والجامعات والمؤسسات الإسرائيلية.

في هذا التقرير، ساقدم ملامح من أثر المقاطعة وردود الفعل الإسرائيلية وما هي الآليات التي اقترحت لمكافحة نشاطات حملة «BDS»، والمنظمات اللائحة الفلسطينية الأخرى.

أثر نشاط المقاطعة

ورد في تقرير «رابطة مكافحة التشهير» (Anti-Defamation League) في العام ٢٠١٩، أن «الهستيريا المحيطة بالنشاط المناهض لإسرائيل في الحرم الجامعي غير مبرزة، فلا يعاني الطلاب اليهود من الاضطهاد على أساس يومي، والاعتداءات الجسدية نادرة جداً، حيث أن التأثير الأساس للنشاط المعادي للصهيونية وإسرائيل وخصوصاً نشاط حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (B.D.S)، يركز بشكل أساس على الساحل الشرقي، ومع ذلك، يوضع التقرير على أن على الطلبة اليهود في مئات الجامعات الذي يعتبرون أنفسهم مرتبطين بالمنظمة الصهيونية العالمية أو بدولة إسرائيل، التعاطي مع الواقع الجديد الذي خلقتة النشاطات التي تنزع شرعية سياسة إسرائيل في كافة تشعباتها.

ولفت تقرير آخر للبروفيسور مريم الأمان، مديرة «رابطة مكافحة التشهير»، والصادر مؤخراً عن «معهد دراسات الأمن القومي» الإسرائيلي، إلى أنه منذ عقدين في مؤتمر «المنظمات والجمعيات غير الحكومية» الذي عقد في العام ٢٠٠١ في جنوب أفريقيا، أطلقت الدعوة إلى عزل

لجان التحقيق الرسمية في إسرائيل: إعادة إنتاج الرواية الرسمية وصكوك غفران لتبرئة الدولة من جرائمها!

رسمية في حادثة جبل الجرمق الأخيرة التي أسفرت عن مقتل ٥ شخصاً من اليهود الحريديم، موافقة إسرائيلية لتشكيل لجنة تحقيق رسمية، والتي كان آخر ما تم التوصل إليه بشأنها هو إقرار المستشار القانوني أفيحاي مندلبليت بعدم وجود مانع قانوني أو عائق تشريعي لتشكيل «لجنة تحقيق»، إجمالاً: تُصنّف «لجان التحقيق الرسمية» الإسرائيلية التي تشكّلت في أعقاب بعض الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين أداة للتحليل على القانون الدولي، مكنة من الاستمرار في ممارساتها الاستعمارية الاستيطانية والاستطرداد فيها؛ فهي تصوّر من خلال تشكيل هذه اللجان نفسها ككيان محايد، أو كمنظمة نظر محايدة بلغة بورديو، كما أوصفتها في البداية، وتمتع السلطة للجنة، تُعيد إنتاج الرواية «الحقيقية» الرسمية الإسرائيلية، مع تحميل المسؤولية لبعض المسؤولين بوصفها «أخطاء بشرية» لا أكثر، ومصرف النظر عن بنية المنظومة التي تولد بحكم طبيعتها وأهدافها ومنطق عملها (منطق النفي والإبادة) هذه الممارسات، كشرط ضروري للاستمرار، واستبدالها «بالخطأ البشري» كون ذلك، في حال حصوله، يُعتبر مساساً بالرواية الصهيونية الرسمية، وهذا ما تفعله اللجان بشكل رئيس.

- هوامش**
١. تناول الفيلسوف الفرنسي بيير بورديو هذا الموضوع باستفاضة في حديثه عن عمل «لجان التحقيق» التي شكّلها الدول الحديثة في كتابه: عن الدولة، دروس في الكوليج دو فرانس، ترجمة: نصير مروة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦).
 ٢. للمزيد، انظر: ي، أنس إبراهيم، «لجان التحقيق في إسرائيل: لجنّتا أور وكاهان نموذجاً» (٧/٦)، فسحة: موقع عرب ٤٨، <https://bit.ly/3VtZrge>.
 ٣. للمزيد، انظر: ي، قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٨، <https://bit.ly/3BcsJbl>.
 ٤. مدار، «لجان التحقيق الرسمية في إسرائيل بين الماضي والحاضر»، المشهد الإسرائيلي، <https://bit.ly/3et2Niz>, 09.02.2003.

بأمن القومي، كما ينض القانون على أن للحكومة الحق في تشكيل لجنة تحقيق بشكل سري، والإبقاء على أمر تشكيلها ومدانها وتوصياتها طين الكتمان في حال اقتضت الضرورة. أي إذا كان موضوع التحقيق يتطلب ذلك.^(٧) ويمكن تقسيم «لجان التحقيق» الرسمية في إسرائيل إلى قسمين استناداً إلى سبب تشكيلها: الأول خاص بالشأن الإسرائيلي الداخلي، والأخر ذو طابع سياسي خاص بالصرع الإسرائيلي الفلسطيني والأحداث المدرجة تحت هذا المظلة. وقد تشكّلت، على مدار العقود الماضية، مجموعة من اللجان في أعقاب الأحداث المختلفة- ربما لا علاقة لطبيعة الحدث بذلك، وإنما استجابة لضغط الرأي العام في إسرائيل، أو بسبب ردود الفعل الدولية؛ خاصة اللجان المشكّلة في الأحداث السياسية. ومن أبرز «لجان التحقيق الرسمية» التي تشكّلت على مدار العقود الماضية، تلك التي تشكّلت في أعقاب الشلل في حرب العام ١٩٧٣؛ «لجنة أغرانات»، برئاسة القاضي شمعون أغرانات التي أقرت بوجود «تقصير» في عمل أركان الجيش وأوصت بإقالة كل من رئيس هيئة الأركان في حينه دافيد بين اليعازر ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان» إيلي زعيرا. وخلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإسرائيل، وقد «لجنة بيسكي»- ١٩٨٣ التي خلّفت المسؤولية لوزير المالية في حينه، يغئال هوروفيتس ويورام أريودر، وتمخّض عنها توجيه لوائح اتهام جنائية بعد تقديم التماس للمحكمة العليا.^(٨) وفي أعقاب مجازر صبرا وشاتيلا المرتكبة بحق اللاجئين الفلسطينيين أقيمت «لجنة كاهان»- ١٩٨٢ برئاسة القاضي إسحق كاهان، التي لم تُقدّم أي توصية بتقديم شخصية سياسية أو عسكرية للمحاكمة باستثناء توجيه اللوم لأريئيل شارون وزير الدفاع في حينه وإبعاده عن منصبه وتحويله لمنصب آخر، وتحميل مناحيم بيغن مسؤولية «عدم العبالا» بتفاصيل الأحداث، وكذلك هناك «لجنّتا شمعفار» برئاسة القاضي منير شمعفار اللتان حققتا في مذبحه الحرم الإبراهيمي في الخليل، واغتتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين، ولم تحملا أي توصية ضد أي شخصية سياسية أو عسكرية في حينه وعرفتاً بأنهما «الأكثر تساهلاً» في التعامل مع المستوى السياسي. بالإضافة إلى «لجنة أور»

بأمن القومي، كما ينض القانون على أن للحكومة الحق في تشكيل لجنة تحقيق بشكل سري، والإبقاء على أمر تشكيلها ومدانها وتوصياتها طين الكتمان في حال اقتضت الضرورة. أي إذا كان موضوع التحقيق يتطلب ذلك.^(٧) ويمكن تقسيم «لجان التحقيق» الرسمية في إسرائيل إلى قسمين استناداً إلى سبب تشكيلها: الأول خاص بالشأن الإسرائيلي الداخلي، والأخر ذو طابع سياسي خاص بالصرع الإسرائيلي الفلسطيني والأحداث المدرجة تحت هذا المظلة. وقد تشكّلت، على مدار العقود الماضية، مجموعة من اللجان في أعقاب الأحداث المختلفة- ربما لا علاقة لطبيعة الحدث بذلك، وإنما استجابة لضغط الرأي العام في إسرائيل، أو بسبب ردود الفعل الدولية؛ خاصة اللجان المشكّلة في الأحداث السياسية. ومن أبرز «لجان التحقيق الرسمية» التي تشكّلت على مدار العقود الماضية، تلك التي تشكّلت في أعقاب الشلل في حرب العام ١٩٧٣؛ «لجنة أغرانات»، برئاسة القاضي شمعون أغرانات التي أقرت بوجود «تقصير» في عمل أركان الجيش وأوصت بإقالة كل من رئيس هيئة الأركان في حينه دافيد بين اليعازر ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان» إيلي زعيرا. وخلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإسرائيل، وقد «لجنة بيسكي»- ١٩٨٣ التي خلّفت المسؤولية لوزير المالية في حينه، يغئال هوروفيتس ويورام أريودر، وتمخّض عنها توجيه لوائح اتهام جنائية بعد تقديم التماس للمحكمة العليا.^(٨) وفي أعقاب مجازر صبرا وشاتيلا المرتكبة بحق اللاجئين الفلسطينيين أقيمت «لجنة كاهان»- ١٩٨٢ برئاسة القاضي إسحق كاهان، التي لم تُقدّم أي توصية بتقديم شخصية سياسية أو عسكرية للمحاكمة باستثناء توجيه اللوم لأريئيل شارون وزير الدفاع في حينه وإبعاده عن منصبه وتحويله لمنصب آخر، وتحميل مناحيم بيغن مسؤولية «عدم العبالا» بتفاصيل الأحداث، وكذلك هناك «لجنّتا شمعفار» برئاسة القاضي منير شمعفار اللتان حققتا في مذبحه الحرم الإبراهيمي في الخليل، واغتتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين، ولم تحملا أي توصية ضد أي شخصية سياسية أو عسكرية في حينه وعرفتاً بأنهما «الأكثر تساهلاً» في التعامل مع المستوى السياسي. بالإضافة إلى «لجنة أور»

بأمن القومي، كما ينض القانون على أن للحكومة الحق في تشكيل لجنة تحقيق بشكل سري، والإبقاء على أمر تشكيلها ومدانها وتوصياتها طين الكتمان في حال اقتضت الضرورة. أي إذا كان موضوع التحقيق يتطلب ذلك.^(٧) ويمكن تقسيم «لجان التحقيق» الرسمية في إسرائيل إلى قسمين استناداً إلى سبب تشكيلها: الأول خاص بالشأن الإسرائيلي الداخلي، والأخر ذو طابع سياسي خاص بالصرع الإسرائيلي الفلسطيني والأحداث المدرجة تحت هذا المظلة. وقد تشكّلت، على مدار العقود الماضية، مجموعة من اللجان في أعقاب الأحداث المختلفة- ربما لا علاقة لطبيعة الحدث بذلك، وإنما استجابة لضغط الرأي العام في إسرائيل، أو بسبب ردود الفعل الدولية؛ خاصة اللجان المشكّلة في الأحداث السياسية. ومن أبرز «لجان التحقيق الرسمية» التي تشكّلت على مدار العقود الماضية، تلك التي تشكّلت في أعقاب الشلل في حرب العام ١٩٧٣؛ «لجنة أغرانات»، برئاسة القاضي شمعون أغرانات التي أقرت بوجود «تقصير» في عمل أركان الجيش وأوصت بإقالة كل من رئيس هيئة الأركان في حينه دافيد بين اليعازر ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان» إيلي زعيرا. وخلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإسرائيل، وقد «لجنة بيسكي»- ١٩٨٣ التي خلّفت المسؤولية لوزير المالية في حينه، يغئال هوروفيتس ويورام أريودر، وتمخّض عنها توجيه لوائح اتهام جنائية بعد تقديم التماس للمحكمة العليا.^(٨) وفي أعقاب مجازر صبرا وشاتيلا المرتكبة بحق اللاجئين الفلسطينيين أقيمت «لجنة كاهان»- ١٩٨٢ برئاسة القاضي إسحق كاهان، التي لم تُقدّم أي توصية بتقديم شخصية سياسية أو عسكرية للمحاكمة باستثناء توجيه اللوم لأريئيل شارون وزير الدفاع في حينه وإبعاده عن منصبه وتحويله لمنصب آخر، وتحميل مناحيم بيغن مسؤولية «عدم العبالا» بتفاصيل الأحداث، وكذلك هناك «لجنّتا شمعفار» برئاسة القاضي منير شمعفار اللتان حققتا في مذبحه الحرم الإبراهيمي في الخليل، واغتتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين، ولم تحملا أي توصية ضد أي شخصية سياسية أو عسكرية في حينه وعرفتاً بأنهما «الأكثر تساهلاً» في التعامل مع المستوى السياسي. بالإضافة إلى «لجنة أور»

بأمن القومي، كما ينض القانون على أن للحكومة الحق في تشكيل لجنة تحقيق بشكل سري، والإبقاء على أمر تشكيلها ومدانها وتوصياتها طين الكتمان في حال اقتضت الضرورة. أي إذا كان موضوع التحقيق يتطلب ذلك.^(٧) ويمكن تقسيم «لجان التحقيق» الرسمية في إسرائيل إلى قسمين استناداً إلى سبب تشكيلها: الأول خاص بالشأن الإسرائيلي الداخلي، والأخر ذو طابع سياسي خاص بالصرع الإسرائيلي الفلسطيني والأحداث المدرجة تحت هذا المظلة. وقد تشكّلت، على مدار العقود الماضية، مجموعة من اللجان في أعقاب الأحداث المختلفة- ربما لا علاقة لطبيعة الحدث بذلك، وإنما استجابة لضغط الرأي العام في إسرائيل، أو بسبب ردود الفعل الدولية؛ خاصة اللجان المشكّلة في الأحداث السياسية. ومن أبرز «لجان التحقيق الرسمية» التي تشكّلت على مدار العقود الماضية، تلك التي تشكّلت في أعقاب الشلل في حرب العام ١٩٧٣؛ «لجنة أغرانات»، برئاسة القاضي شمعون أغرانات التي أقرت بوجود «تقصير» في عمل أركان الجيش وأوصت بإقالة كل من رئيس هيئة الأركان في حينه دافيد بين اليعازر ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان» إيلي زعيرا. وخلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإسرائيل، وقد «لجنة بيسكي»- ١٩٨٣ التي خلّفت المسؤولية لوزير المالية في حينه، يغئال هوروفيتس ويورام أريودر، وتمخّض عنها توجيه لوائح اتهام جنائية بعد تقديم التماس للمحكمة العليا.^(٨) وفي أعقاب مجازر صبرا وشاتيلا المرتكبة بحق اللاجئين الفلسطينيين أقيمت «لجنة كاهان»- ١٩٨٢ برئاسة القاضي إسحق كاهان، التي لم تُقدّم أي توصية بتقديم شخصية سياسية أو عسكرية للمحاكمة باستثناء توجيه اللوم لأريئيل شارون وزير الدفاع في حينه وإبعاده عن منصبه وتحويله لمنصب آخر، وتحميل مناحيم بيغن مسؤولية «عدم العبالا» بتفاصيل الأحداث، وكذلك هناك «لجنّتا شمعفار» برئاسة القاضي منير شمعفار اللتان حققتا في مذبحه الحرم الإبراهيمي في الخليل، واغتتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين، ولم تحملا أي توصية ضد أي شخصية سياسية أو عسكرية في حينه وعرفتاً بأنهما «الأكثر تساهلاً» في التعامل مع المستوى السياسي. بالإضافة إلى «لجنة أور»

كتب عبد القادر بدوي:

أعدت حادثة جبل الجرمق الأخيرة التي أسفرت عن مقتل ٥؛ إسرائيلياً من التيار الحريدي الأناظر إلى ظاهرة «لجان التحقيق الرسمية» في إسرائيل. إذ تصاعد خلال الحادثة، وأكثر بشكل لاحق، الخطاب الإسرائيلي الرسمي والمجتمعي الداعي لتشكيل لجنة تقضي حقائق حول ما جرى، وهو ما يُصطلح عليه إسرائيلياً «لجان التحقيق الرسمية»، وهي ظاهرة نجد لها امتداداً عبر تاريخ التشكل الدولاني للمنظومة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية في فلسطين منذ مطلع القرن الماضي، وبالذات منذ العام ١٩٤٨ الذي شهد نروء هذا التشكل، ممثلاً بإعلان الرسمي عن ذلك، والاعتراف الدولي الذي تبعه، وما رافق هذا الإعلان من مجازر ارتكبتها العصابات الصهيونية، المنظمة والميسّسة، بحق أبناء الشعب الفلسطيني، تسببت بخراب الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين الممتد على كافة الصعيد.

بداية يمكن اعتبار لجان التحقيق الرسمية في الدول تعبيراً عن بيروقراطية الدولة الحديثة، وهو الأمر الذي شغل حيزاً مهماً في كتابات العديد من الفلاسفة والمفكرين.^(١) هذا الأمر يظهرها، أي الدولة الحديثة، ككيان محايد في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تعالجها وتديرها، وتستعيد من ذلك في محاولة نفي هيمنتها وتسلطها على المجتمع وتشكّلته السياسية والثقافية والاجتماعية، بصورة معتمدة غالباً، وكانها تدير الصراعات الاجتماعية، بشكل محايد وموضوعي، ولمصلحة الجميع، ومن دون أن تكون ظاهرياً طرفاً فيها، أو بالحد الأدنى مسبياً رئيساً لها، أي أن هذه اللجان هي فعل من «أفعال الدولة» وجزءاً من منسوخة عملها السياسي والقضائي.

في الحالة الإسرائيلية يسيطر على الخطاب الرسمي الإسرائيلي ما يعرف بإسرائيلياً بـ«الخطاب الدولاني-مخلّيت»- الذي يعرّف الدولة كمنظومة عقلانية، ترسم علاقاتها مع المجتمع- غير العرقلاني- والذي لا يمكن التنوّ بأفعاله- بواسطة هذا الخطاب الدولاني، بصورة تمكّنها من الاستطرداد في ممارساتها الدولانية، الاستعمارية

حادثة «ميرون (الجرمق)»: التجاهل والإهمال وفقدان سيطرة الدولة على «دولة الحريديم»!

كتب سليم سلامة:



متدينون حريديم يتفقدون «ممر الموت» حيث حدث التدافع الدامي.

لا تزال بعض الأصوات في إسرائيل تتأثر، بإصرار، على المطالبة بتشكيل «لجنة تحقيق رسمية» في الحادثة التي وقعت في الليلة الواقعة بين ٢٩ و ٣٠ نيسان الأخير وهزّت دولة إسرائيل حين أسفرت عن مقتل ٤٥ شخصاً وإصابة العشرات، جراء الاكتظاظ والتدافع الشديدين جداً خلال «الاحتفال» بـ «زيارة قبر الحاخام شمعون بار يوحنا» على جبل الجرمق (ميرون) بمشاركة عشرات الآلاف من اليهود الحريديم.

لكن، رغم أن المستشار القانوني للحكومة، أفياحي مندلبليت، قد أكد - في رأي استشاري قانوني رداً على سؤال أحد الوزراء - أن لا مانع قانونياً من تشكيل لجنة تحقيق رسمية لهذا الغرض حتى في عهد «الحكومة الانتقالية»، خصوصاً حيال «ما يبدو واضحاً منذ الآن بشأن مدى تعقيد الحدث، كثرة المتورطين في المسؤولية عنه، كثرة دوائر اتخاذ القرار ومجالات المسؤولية عن الموقع وعن الزيارة، خلفية أداء الدولة وأدائها المختلفة فيما يخص القبر على مدى سنوات عديدة ماضية» - رغم ذلك، إلا أنه من المستبعد جداً أن تتخذ الحكومة الحالية قراراً - هي الوحيدة المخولة صلاحية اتخاذه - بتشكيل لجنة كهذه، نظراً لما ينص عليه القانون بشأن تركيبها (برئاسة قاض تعينه المحكمة العليا) وبشأن صلاحياتها (الزام أي شاهد تستدعيه للإدلاء بإفادته بالمثل أمامها) والزام أي جهة بتزويدها بالوثائق والمستندات التي تريدها) وآليات عملها (العننية والشفافية، باستثناء ما يخص «الحفاظ على أمن الدولة») والزامية خلاصاتها (التي لا تستطيع الحكومة التهرب منها وتجاهلها وعدم تنفيذها، رغم أن القانون لا يلزمها بتنفيذ التوصيات، العامة والشخصية، بصورة كاملة)، وهو ما يجعل هذه اللجنة الخيار الأهم والأخطر من بين الخيارات التي يتبناها القانون الإسرائيلي للتحقيق والفحص في قضايا وأحداث عامة ذات أهمية وانعكاسات جماهيرية. أما الخيارات الأخرى المتاحة، والتي لا تُلزم خلاصاتها وتوصياتها في أي شيء، فتشمل: تشكيل «لجنة فحص جماهيرية» أو «لجنة فحص برلمانية»، إضافة إلى إمكانية الفحص الذي يمكن أن يجريه مكتب «مراقب الدولة» وإمكانية التحقيق الجنائي المباشر مع أفراد متورطين في الحدث، وهاتان الإمكانيتان الأخيرتان قد أصبحتا قيد التنفيذ الفعلي فيما يخص هذه الحادثة الأخيرة، إذ شرع محققو «وحدة التحقيق مع رجال الشرطة» (ماخش)، بإيعاز من المستشار القانوني للحكومة، في التفتيش مع رجال الشرطة الذين تواجدوا في المكان وقت وقوع الحدث، بينما أعلن مراقب الدولة، متنياهاو أنغلمان، أنه قرر إعداد تقرير مراقبة خاص حول ظروف وملابسات الحادثة المجمعة التي وصفها بأنها «إحدى الكوارث المدنية الأكبر في تاريخ إسرائيل»، مؤكداً أنه «حادث كان بالإمكان منعه وتجنب وقوعه» ومذكراً بأن مكتب مراقب الدولة كان قد نشر تقريرين خاصين عن «قبر الحاخام شمعون بار يوحنا»، في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١١، أشارا إلى «سلسلة من النواقص والخلل التي لو كان قد تم إصلاحها، لكان بالإمكان منع وقوع هذه الكارثة»، ولهذا، أوضح أنغلمان أن الفحص الذي سيجريه مكتبه سيهيئ «أداء السلطات والأذرع الحكومية المختلفة، بما فيها أذرع تطبيق القوانين، إدارة موقع القبر على مر السنوات الماضية وطريقة التحضير والاستعداد لمثل هذه النشاطات والمناسبات الدينية والعامة الجماهيرية في إسرائيل».

يشير كلام مراقب الدولة هذا إلى حقيقة يتداولها كثيرون في إسرائيل منذ وقوع هذه الحادثة ومؤداها أن ما حصل كان بمثابة «وقائع موت معلن» كاسم رواية غابرييل غارسيا ماركيث، وأن جميع الإشارات التحذيرية/التحذيرية من مغبة وقوع هذه الكارثة، كانت مكتوبة بعناوين عريضة جداً على جدران مكشوفة وشاهقة مختلفة في إسرائيل، إلا أن أياً من المسؤولين ومن السلطات المختصة والحكومية المسؤولة لم يعرفها أي انتباه ولم يأخذها على محمل الجدية الذي تحتتمه المسؤولية، وهو ما يضاعف مسؤولية هؤلاء وتلك ويرفعها إلى درجة من الخطورة تثير شديد القلق لدى هؤلاء ينعكس، الآن، في المماثلة والتسوية وحتى الرفض التام لتشكيل «لجنة تحقيق رسمية» ومحاولة الاستعاضة عنها بإعلان «يوم جداد وطني» يرمي، بصورة خاصة وواضحة، إلى التموهية من جهة وإلى إظهار وحدة متعقلة وزمينة من جهة أخرى.

هذا الكلام، الكثير والعالي والحاد، عن العناوين الصارخة التي كانت مكتوبة على الجدران يتضمن تأكيداً على أن «اللجنة التحقيق الرسمية» في حال تشكيلها، إن تقرر تشكيلها أصلاً، لن تضيق جيداً ولن تكشف أكثر مما هو معروف وبإثبات، لكن هذا الكلام يبقى أحد ثلاثة عناوين مركزية كبيرة تتمرد المشهد، التخلفي والتحللي خصوصاً، بشأن ما حصل في تلك الليلة. أما العناوين الأخران فهما: الأول - أن ثمة قائمة من «مصادر الخطر» التي إن لم تُستأرج الدولة وأجهزتها الرسمية المختلفة إلى معالجتها ونزع الفتيل منها، فمن شبه المؤكد أن تنتهي ليس إلى ما انتهى إليه التجاهل والإهمال في قضية «قبر الحاخام شمعون بار يوحنا» فحسب، بل إلى نتائج كارثية أكثر خطورة وفداحة بكثير؛ والثاني - أن ما حصل على «جبل الجرمق» قد حصل خارج نطاق سيادة الإسرائيلية... في حين تنازلت عنه دولة إسرائيل من غير حرب، بتعبير أحد المحللين الإسرائيليين، وهو التجسيد المأساوي لواقع «الحكم الذاتي» الذي يتمتع ويعتم به

جمهور المتدينين الحريديم وحقيقة تشكيلهم «دولة (الحريديم) المستقلة في داخل دولة إسرائيل»، وهو الأخطر والأبعد أثراً من بين العناوين الثلاثة المذكورة آنفاً.

تجاهل وإهمال مستمران رغم التحذيرات

ما سقناه عن لسان مراقب الدولة أعلاه، وتأكيداته أنه «كان بالإمكان منع هذا الحادث وتجنب وقوعه» لو أنه جرى «معالجة وإصلاح سلسلة من النواقص والخلل» التي أشار إليها تقريراً مراقب الدولة من العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١١، هو جزء يسير جداً فقط من سيول ما قيل وكتب في إسرائيل عن التجاهل والإهمال المستمرين منذ سنوات عديدة، رغم التحذيرات الكثيرة والمتكررة من طريقة تنظيم «الزيارة»، سيرها ومجرياتها، سنوياً، رغم أنها تعتبر الحدث الجماهيري الأضخم الذي يجري في إسرائيل بصورة سنوية، إذ تبلغ أعداد المشاركين فيها عشرات الآلاف الذين يحشرون في حالة من الاكتظاظ الشديد جداً في مساحات ضيقة نسبياً وسط غياب سبل الوصول السريع إلى هناك في حالات الطوارئ الاضطرارية.

يشار إلى أن هذه «الزيارة» إلى باحة ضريح الحاخام شمعون بار يوحنا، الموجود في قرية ميرون على جبل الجرمق، تُنظم سنوياً بالتزامن مع «عيد الشعلة» العبري، إذ يجري إحضار كتاب تورا قديم من بيت عائلة «عبو» في مدينة صفد، وهو كتاب قديم تحفظ به العائلة، إلى مقام الضريح المذكور في قرية ميرون التي تبعد بضعة كيلومترات عن مدينة صفد، ويتوافد إليها عشرات آلاف اليهود من المتدينين، وخصوصاً الحريديم، وغيرهم، حيث تقام مراسم إيقاد الشعلة المركزية ثم ينخرط المشاركون في حلقات الرقص وسط أهزاج وأناشيد دينية وشعبية، إحياء لذكرى «نمرود بار كوخيا»، أي التمرد اليهودي بقيادة شمعون بار كوخيا ضد الإمبراطورية الرومانية، وعيد الشعلة، المسمى «لاغ بعمور» بالعبرية، يجل بعد عيد الفصح العبري بـ ٣٣ يوماً، ومن هنا اسمه الذي يعني «اليوم الثالث والثلاثون لتعداد أيام العمور»، ويرجع الاعتقاد أن «لاغ» (كما تلفظ بالعربية) هي حرفا الالام والجيم العبريان اللذان يشيران إلى الرقم ٣٣ (ل- ٣٠؛ ج- ٣)، بينما كلمة عومر العبرية هي التي تقابلها بالعربية كلمة «عمر» والتي تعني حزمة السنابل بعد الحصاد. والمقصود بهذا هنا هو فريضة جمع بواكير حزم السنابل لدى بدء حصاد القمح، والتي كانت تُقدّم إلى الكهنة في الهيكل المقدس» في أول أيام عيد الفصح العبري ويبدأ العد لسبعة أسابيع تنتهي بحلول «عيد الأسابيع» (شفعوت) المعروف، أيضاً، بـ «العصرة» أو «عيد الحصاد» أو «عيد نزول التوراة».

أما «ميرون» فهي قرية فلسطينية تقع على بعد خمسة كيلومترات إلى الغرب من مدينة صفد، احتلتها عصابات «الهاغاناه» ضمن عملية «يفتاح» يوم ١٠ أيار ١٩٤٨ فدمرتها بالكامل وهجرت أهلها وأقامت على أنقاضها «موشاف» (تعاونية زراعية) ميرون، على جبل الجرمق المسمى بالعبرية «هار (جبل) ميرون». كما ذكرنا، شكلت الحادثة في «ميرون»، بكل خلفياتها ومجرياتها، مناسبة للتعبير عن القلق الشديد من جراء

الإهمال والتجاهل المستمرين في معالجة «مصادر أخرى» لكوارث محتملة، قد تكون نتائجها أشد خطورة وفداحة بكثير مما حصل في نهاية نيسان الأخير. فلدى الحديث عن «النقاط الملتهبة» التي تطرقت إليها تقارير إعلامية إسرائيلية في هذا السياق، في أعقاب ما حصل في ميرون، يمكن الإشارة على وجه الخصوص إلى بعض أبرز من بينها وهي:

الهزات الأرضية - رغم التحذيرات المتكررة التي تضمنتها تقارير مكتب مراقب الدولة في هذا المجال، إلا أن السلطات المختصة في دولة إسرائيل لم تتخذ ما يلزم وما يكفي لمواجهة هزة أو هزات أرضية قوية يرجع وقوعها في إسرائيل، عاجلاً أم آجلاً. ويربط المحامي عوفر تويست، المختص بقوانين التخطيط والبناء، بين أحوال البناءات في بعض المناطق في إسرائيل، من حيث كونها بنايات قديمة وتفتقر إلى العديد من المقومات اللازمة لمواجهة هزة أرضية قوية، من جهة، وبين احتمال تعرض إسرائيل لهجوم مكثف بالصواريخ ليخلص إلى القول إن «هذه (الهزة الأرضية) وتلك (الصواريخ) تشكل خطراً فورياً وجدياً لتلك المبانى، ومن المتوقع أن لا تصمد في سيناريو كهذا بنايات كثيرة جداً في مناطق مختلفة من إسرائيل، مما يندرج بوقوع كارثة حقيقية يذفن فيها الناس بأعداد هائلة تحت الركام». وقال عضو كنيست سابق يدعى تسيون فينيان، من طبريا التي هي بين المدن الأكثر عرضة للضرر من هزة أرضية قوية، إن «الشعور هنا هو أننا نعيش فوق برميل بارود... إذا ما وقعت كارثة فستكون مهولة جداً تحول شمال طبريا إلى كومة من الخراب».

خليج حيفا - تعتبر منطقة خليج حيفا بمثابة «قنبلة موقوتة» من الناحيتين الصحية والأمنية، بالنظر إلى حقيقة كونها منطقة سكنية تكثف بالمصانع التي تشكل بؤرة للتلوث البيئي ومصدراً لمخاطر صحية جسيمة جداً، إذ تشمل هذه المصانع: معامل تكرير البترول، منشآت تخزين الوقود بأنواعه المختلفة، منشآت كبيرة للصناعات الكيماوية والبتروليومية وغيرها، علماً بأن مخازن غاز الأمونيا قد نقلت منها مؤخراً فقط، في أعقاب تهديدات زعيم حزب الله، حسن نصر الله، بقصفها، وهذا إلى جانب منشآت مدنية مركزية، أبرزها ميناء حيفا، مطار حيفا ومحطة لتوليد الطاقة.

أجراف البحر المتوسط - انهيارات متكررة تحصل خلال السنوات الأخيرة في أجراف الصخور المرتفعة جداً على شواطئ البحر المتوسط عند بعض المدن الواقعة عند ساحله، وقد كانت أكبر الانهيارات التي حصلت مؤخراً في مدينة عسقلان خلال الشتاء الأخير، وتنطوي هذه الانهيارات - وفق توقعات تقرير مديرية المناخ في إسرائيل، الذي نشر قبل أشهر قليلة - على مخاطر كبيرة جداً على سلامة الجمهور، ورغم ذلك، لم تبدل السلطات المسؤولة ولو الحد الأدنى مما هو مطلوب، كما أوصحته تقارير مكتب مراقب الدولة المتكررة، وآخرها تقريره من العام الماضي. بالإضافة إلى هذه، أشارت التقارير الإعلامية أيضاً إلى كل من: «حياة سارة»، النشاط الذي يجري سنوياً في منطقة الحرم الإبراهيمي في الخليل بمشاركة عشرات

الآلاف من اليهود المتدينين؛ زيارة «قبر الحاخام يونتان بن جوزيفيل»، بالقرب من مستوطنة «عموكا»، المقامة على أنقاض القرية الفلسطينية «عموقه» في الجليل الأعلى، وهي زيارة سنوية تستقطب آلافاً عديدة من اليهود؛ زيارة «قبر يوسف»، في قلب نابلس، نظراً لمدى خطورة الدخول إليه والخروج منه «لأنه ليس تحت السيطرة الإسرائيلية حالياً، ولأن الجيش يضطر إلى نشر قوات كبيرة لتأمين دخول وخروج الزوار إليه، في قلب أحياء فلسطينية».

«دولة الحريديم» داخل الدولة!

هذا هو العنوان الأبرز والأهم من بين العناوين التي صدرت للتخصيات والتحليلات للحادثة في ميرون، لا سيما بما يشير إليه من انعكاسات محتملة على المدى البعيد، بترجيح كبير، على صعيد العلاقة بين جمهور اليهود الحريديم وقياداتهم، الدينية والسياسية، من جهة، والدولة وسلطتها المختلفة ومؤسساتها الرسمية، من جهة ثانية، وجمهور العلمانيين اليهود وأحزابهم السياسية المختلفة من جهة ثالثة.

كلام كثير جداً قيل وكتب تحت هذا العنوان ذهب، فيه، إلى اعتبار الواقعة على جبل الجرمق «نتيجة طبيعية وتجسيد حتمي» لواقع «غياب وفقدان سيطرة / سلطة الدولة الإسرائيلية على دولة الحريديم»، من خلال تسليط الضوء والتوكيز على الظواهر والممارسات والعلاقات، المتبادلة بين السلطة المركزية ورموزها وبين جمهور الحريديم وقياداته السياسية والدينية، والتي تفضي إلى تخصيص ما وصف بأنه «الحكم الذاتي الذي يتمتع به الحريديم» في إسرائيل.

فيينا دعا معلق القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي لشؤون المتدينين الحريديم، بيئر شاركي، إلى «تسمية المولود باسمه» موضحاً أن «المسألة هنا هي مسألة الحكم الذاتي... فالعملية (أي دولة إسرائيل) تعلن اليوم الحداد الأكثر رسمية وتعبيراً عن وحدة الجماعة، لكنها لم تحقق سيادتها في ميرون»، اعتبر معلق القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي لشؤون الحريديم، بيئر إيتيفنر، أن «الدولة تعيش يوم حداد رسمي وحداد وطني، الدولة تضع رموزها العلمانية، الوطنية، في خدمة حدث من الصعب جداً فهمه وتفسيهه، لأنه حدث في موقع ذي حكم ذاتي، موقع خارج الصلاحية الإقليمية للدولة... من المهم جداً فهم هذه الحقيقة من أجل فهم ما حدث في ميرون وللإجابة على السؤال: من هو السيد وصاحب البيت هنا؟»، في المقابل، قال معلق البرامج الإعلامية في صحيفة «هارتس»، موران شريبر، إن الحديث عن مسألة الحكم الذاتي «يحتاج إلى شجاعة بالطبع، لكن ليس من الحكمة قصر الحديث على الحكم الذاتي الجغرافي في جبل ميرون، لأن الحكم الذاتي أوسع بكثير. إنه حكم ذاتي ثقافي - سياسي يشمل الوسط الحريدي بأكمله، هذا هو الذي يقع خارج النطاق الإقليمي فعلاً. إنه الجمهور الذي لا تطاله أيدي المملكة».

مثل شريبر، كتب أوري مسفاف (هارتس) أيضاً تحت عنوان «بسبب الحريديم، كلنا نعيش في الوقت الضائع»، معتبراً أن «الحريديم يقصون الدولة الحديثة... ثمة

مشكلة أخرى تخيم فوقنا، أبعد من المأساة والإخفاق، ترتبط بمسألة الحوكمة والحكم الذاتي... يتضح الآن أن الدولة تمول هذا الحدث (زيارة القبر على جبل ميرون) بعشرات ملايين الشواكل سنوياً. لكن هذا نموذج واحد فقط، لأن الدولة تتولى صيانة وتمويل كل هذه الطائفة (الحريديم) بمليارات الشواكل سنوياً. إنه الانتحار بعينه، وأضاف: «من الواضح أن الحريديم سوف يقضون علينا، ليس ثمة استنتاج آخر يمكن التوصل إليه، هذه ليست «لا سامية»، وإنما هي رؤية الواقع الاجتماعي، الاقتصادي والديمقراطي بأعين مفتوحة». وختم قائلاً: «ثمة في إسرائيل أكثر من مليون حريدي الآن، المشكلة هي مشكلتنا معهم كمجتمع. غالبية الحريديم لا يعرفون بالدولة ولا بالنظام الديمقراطي. الدولة بالنسبة لهم مجرد بقرة حلب والديمقراطية مجرد أداة تقنية لمواصل السيطرة والاستغلال... بسببهم، نحن نعيش في الوقت الضائع».

لكن أبرز وأهم ما كتب في هذا السياق هو ما ذهب إليه تسفي بريئيل (هارتس) تحت عنوان «كارثة ميرون تثبت وهم السيادة الإسرائيلية»، إذ ربط بين ما حصل في جبل ميرون وبين مصطلح «الحكم الذاتي» الذي «وُلد من قلب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني» واشتقت منه مصطلحات أخرى منها «الحكم الذاتي الفلسطيني» و«التسوية الإقليمية» وغيرهما، والتي لم تكن سوى «الغرض التغطية على هدف واحد فقط، منع قيام دولة فلسطينية مستقلة» وأضاف إنه «صحيح أن دولة فلسطينية لم تَمْ حتى الآن، لكن مشروع الحكم الذاتي حي وموجود، بل يتم تطبيقه بالكامل... ليس لدى الفلسطينيين وإنما لدينا نحن، في داخل إسرائيل، فليس ثمة حكم ذاتي واحد هنا، وإنما تشكيلية من مناطق ونظم الحكم الذاتي التي ترتبط بخيوط وأهية وتشكل معاً ما يسمى بدولة إسرائيل».

وكتب بريئيل «موقع ميرون ليس وحيداً، بل هو جزء من منظومة جيوب ذات حكم ذاتي تقترب، باستمرار، من منظومة الجيوب الفلسطينية التي خلقها إسرائيل في الضفة الغربية لمنع قيام دولة فلسطينية موحدة... نرى هذه الجيوب بكل وضوحها وبهاؤها في الأحياء الحريدي في القدس، في جنوب البلاد حيث عصابات اليدو تسيطر سلطتها على المنطقة وسكانها اليدو، في القرى والبلدات العربية في داخل إسرائيل حيث تخلت الحكومة عن سلطتها فيها ونقلتها إلى مقاولين ثانويين من حملة الأسلحة وكذلك، بالطبع، في المستوطنات التي أصبحت من زمن بعيد دولة مستقلة فزخت في داخلها جيوباً ثانوية حتى المستوطنون أنفسهم لا يجزؤون على الدخول إليها».

وختم بريئيل: «إسرائيل تصعب، أكثر فأكثر، أشبه بلبنان، سورية والعراق، التي أصبحت فيها تنظيمات، ديانات، طوائف... أقبليات إثنية وعصابات هي السلطة الحاكمة فعلياً... إسرائيل، مثل الضفة الغربية، مقسمة إلى مناطق A، B، C. مناطق تحكمها الدولة بالكامل، مناطق تسيطر فيها (ربما) على الأمن فقط لكن ليس على الشؤون المدنية، ومناطق تغيب عنها الدولة كلياً... ما يناسب فلسطين وسورية، يناسب إسرائيل أيضاً».

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي